فرع جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

محضر الجمعية العامة العادية

بتاريخ الرابع من ديسمبر (4/12 2017) عقدت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيّين فرع جامعة محمد لمين دبّاغين– سطيف2 جمعية عامة عامة عادية وذلك باستيفاء جميع الشروط المطلوبة لذلك. وبحضور أعضاء مكتب الفرع وأمينه العام الأستاذ مسايل السعدي؛ وحضور ممثلين عن الاتحاد المحلي للاتحاد العام للعمال الجزائريّين لولاية سطيف.

وفقا للتقاليد النقابية وبناء على استشارة الأساتذة في التحضير للجمعية العامة تمّ اقتراح جدول أعمال عرض على الحضور بداية الأشغال، وتمّت تزكيته للنقاش، وفي المجمل يمكن تلخيص ما ناقشته الجمعية العامة في النقاط الآتية:

أولا: ذكّر الأساتذة الحضور بأنّ بيان العام الماضي المشترك بين النقابة والسيّد مدير الجامعة؛ والذّي عدّه الأساتذة جميعا مكسبا كبيرا في خدمة الأستاذ وجامعته، لم يكن سوى حبر على ورق؛ ذلك أنّ ما وعدت به الإدارة لم يجد طريقه إلى التجسيد، وهو ما جعل الجمعية العامّة تتساءل وتطالب بحوار الإدارة في ذلك.

ثانيا: ملف السكن:

مازال هذا الملف جامدا يراوح مكانه، رغم أهميته القصوى حتى من السلطات العليا، فلاشيء تحقّق في الصيغ الموعودة منه، ولا جديد رغم الصبر والانتظار الهادئ للأساتذة الذّين يتطلعون إلى فعل جاد من طرف رئيس لجنة السكن (السيّد مدير جامعة سطيف2)؛ وفي هذا وافقت الجمعية العامة على تشكيل لجنة من أساتذة معنيّين ومتضرّرين من هذا الملف وذلك للسعي في كلّ اتجاه محليا ووطنيا لدى المسؤولين في هذا، وتضع النقابة للغرض صفتها وموقعها في تأطير فعل هذه اللجنة (السعي لدى السيّد الوالي..مراسلة السيّد وزير القطاع...)

كما ناقشت الجمعية العامة سبل تخصيص حصّة من صيغ السكن الأخرى قريبا من مقر العمل (AADl)

واقترحت الجمعية العامة إلى جانب ذلك ممكنات الصيغ الأخرى: القروض– التعاضديات...

ثالثا: ملف علاقة الأستاذ بالإدارة: رغم كلّ الحرص الذّي يوليه السيّد مدير الجامعة في سبيل علاقة واضحة وفعّالة توفّر للأستاذ جوّا هادئا وإيجابيا لعمله غير أنّ كثيرا من التعسّف ما يزال قائما من طرف كثير من الزملاء في مراتب مسؤوليات مختلفة. ولذلك ذكّرت الجمعية العامة أنّ كثيرا من السلوكات قد تكون خطيرة على جامعتنا ما لم يلتزم الأساتذة الإداريون بحرفية القانون، ويبتعدون عن الممارسات الخاطئة في حقّ زملائهم

(عديد الشكاوى في هذا تحتفظ النقابة بها).

رابعا: البحث العلمي: ناقشت الجمعية العامة هذا الملف في تفاصيل كثيرة ولعلّ أهمّها:

معضلة التربصات العلمية: والتّي أصبحت ملفا ثقيلا بمشاكله الخطيرة في بعضها، حيث سجّلت الجمعية العامة ملف تربصات قسم التاريخ والذّي يبدو أنّه علامة مسجلة في جامعتنا؛ فهل يعقل أن لا يعالج في حدود المقترح المطروح والذّي أوصله الأساتذة عبر النقابة وعبر قنوات شخصية إلى المسؤولين، ولكنّ ذلك كلّه باء

بالفشل، وفي هذا ذكّرت الجمعية العامة بكل مسؤولية أنّ المقترح قابل للتطبيق إذا كان تفكير الإدارة في اتجاه الحل وعدم التصعيد (توزيع حصص التربص العلمي الدورية سنويا بشكل حسابي على الأقسام وهو إجراء لا يمس بالصيغة المالية للمخصصات كما أنّه يحقّق العدالة بدقة)

سير وعمل اللجان العلمية والمجالس العلمية: ناقشت الجمعية العامة هذه القضية بتفصيل وسجّلت كثيرا من الخلل، تطبيق صريح القانون في معاملة الملفات المعروضة على هذه الهيئات وبمعايير واضحة تذكرها المحاضر المنشورة بصراحة في إعلاناتها..كما يجب أن تراعى المدد القانونية لانعقاد هذه الهيئات وأن تلتزم بالوقت المحدّد لنشر محاضرها..واقترحت الجمعية في هذا النشر الإلكتروني على موقع الجامعة.

كما طالبت الجمعية العامة بإجماع وبتشديد على تخليص هذه الهيئات من هيمنة الإدارة بشكل عاجل وصارم (التوصيات..المعايير التّي تبتكر في كلّ مرة..التعليمات الشفوية..استغلال ملفات الأساتذة لتصفية حسابات..) فهذه المجالس منوط بها تمثيل الأستاذ والحرص على حقوقه وليس العكس.

ناقشت الجمعية العامة حالة الركود في النشاط العلمي في جامعتنا؛ وما يقام منه يدور في زوايا ضيّقة وبين مجموعة محصورة وهو ما يتعارض مع السياسة العلمية للقطاع.

وفي هذا تساءلت الجمعية العامة عن الدور الموكل بنيابة رئاسة الجامعة المكلّفة بالبحث العلاقات الخارجية وعلاقتها بالبحث العلمي ؟؟ فماذا قدّمت للأساتذة وماذا أفادت نشاطهم العلمي ؟؟

المجلة: اقترحت الجمعية العامة توسيع هيئة تحريرها وهو وعد قديم لم يتحقّق.

الملف البيداغوجي: ناقشت الجمعية العامة القرار الوزاري لتقييم الأستاذ الباحث، وسجلّت مقترحاتها في رسالة توجّه إلى المكتب الوطني، كما ناقشت المسار المهني للأستاذ وستوّجه رسالتها إلى المكتب الوطني

الملف البيداغوجي: ناقشت الجمعية العامة القرار الوزاري لتقيّيم الأستاذ الباحث، وسجلّت مقترحاتها في رسالة توجّه إلى المكتب الوطني، كما ناقشت المسار المهني للأستاذ وستوّجه رسالتها إلى المكتب الوطني.

ملف الخدمات: كلّ ما انتظره الأساتذة من وعود البيان المشترك والذّي مرّت شهور على مطالبه فيما تعلّق بمكتب البريد ومكتب الضمان الاجتماعي، ونادي للأساتذة، مازال في طيّ الوعود بلا تجسيد.

مكاتب الأساتذة: مازال الأساتذة يفتقدون في كثير من الأقسام إلى مكاتب لأداء مهامهم رغم الوعود التّي وصلت بوقتها سنوات متّصلة إلى الآن (وبخاصة الحالة المزرية لأساتذة كلية العلوم الاجتماعية)

اختتمت الجمعية العامة بمكانها وتاريخها باتفاق الأساتذة على تكليف المكتب النقابي بمتابعة المطالب المناقشة مع السيّد مدير الجامعة. وشدّدت على تسجيل أنّه في حال عدم التجاوب الإيجابي والتحاوري بشأن ما ناقشه الأساتذة في جمعيتهم، فإنّ كلّ الوسائل والطرق المكفولة قانونا ونقابيا مفتوحة لتفعيلها من أجل تحقيق ما هو من صلب موقع الأستاذ في مهمته النبيلة.

الإرسال:

- نسخة إلى السيد الأمين العام الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
- نسخة إلى السيد مدير جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

دائما وأبدا في خدمة الأستاذ والجامعة الجزائرية

الأمين العام للفرع

الأمين العام
الأستاذ: مسلم السعيد